

## **ألف - اعلان المبادئ القانونية المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه**

ان الجمعية العامة،

اذا تستلهم الآفاق الواسعة التي فتحها أمام الإنسانية ولوح الإنسان الفضاء الخارجي،  
وإذ تدرك المصلحة المشتركة التي تعود على الإنسانية كلها من التقدم في ميدان  
استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية،

وإذ تعتقد أن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه يجب أن يباشر ل لتحقيق خير  
الإنسانية وفائدة الدول أيا كانت درجة نمائها الاقتصادي أو العلمي،

وإذ تود الإسهام في تعاون دولي واسع يتناول النواحي العلمية إلى جانب النواحي  
القانونية من استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية،

وإذ تعتقد أن هذا التعاون سيسهم في إلغاء التفاهم المتبادل وفي توثيق العلاقات الودية  
بين الأمم والشعوب،

وإذ تشير إلى قرارها ١١٠ (د-٢) المتخد في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، الذي  
شجبت فيه الدعاية الرامية أو المؤدية إلى إثارة أو تشجيع أي تهديد أو حرق للسلم أو أي عمل  
عدواني، وإذ ترى أن القرار السالف الذكر يسري على الفضاء الخارجي،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار قرارها ١٧٢١ (د-٦) المتخد في ٢٠ كانون الأول/  
ديسمبر ١٩٦١ وقرارها ١٨٠٢ (د-١٧) المتخد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ ، وقد  
اتخذنا بإجماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

تعلن رسماً أن على الدول الاسترشاد، في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه،  
بالمبادئ التالية:

- ١ - يباشر استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، لإفادة الإنسانية كلها  
ولتحقيق مصالحها.

- ٢ - تكون لجميع الدول حرية استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي والأجرام  
السماوية على قدم المساواة ووفقاً للقانون الدولي.

- ٣ لا يجوز التملك القومي للقضاء الخارجي والأحرام السماوية بدعوى السيادة بطريق الاستخدام، وضع اليد أو الاحتلال أو بأية وسيلة أخرى.
- ٤ تلتزم الدول، في مباشرة نشاطها في ميدان استكشاف القضاء واستخدامه، مراعاة القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وتحري صيانة السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون والتفاهم الدوليين.
- ٥ تترتب على الدول مسؤولية دولية عن النشاطات القومية المباشرة في القضاء الخارجي، سواء باشرتها الهيئات الحكومية أو غير الحكومية، وعن تأمين مباشرة النشاطات القومية وفقاً للمبادئ المقررة في هذا الإعلان. وتراعي الدولة المعنية فرض الإجازة والاشراف المستمر على نشاطات الهيئات غير الحكومية في القضاء الخارجي. وفي حالة صدور النشاطات المباشرة في القضاء الخارجي عن أحدى المنظمات الدولية، تكون هذه المنظمة والدول المشتركة فيها هي صاحبة المسئولية عن التزام المبادئ المقررة في هذا الإعلان.
- ٦ تلتزم الدول، في اكتشاف القضاء الخارجي واستخدامه، الاسترشاد بمبدأ التعاون والتعاضد، والمراعاة الحقة في مباشرة نشاطها في القضاء الخارجي للمصالح المقابلة التي تكون للدول الأخرى. ويجب على كل دولة يكون لديها من الأسباب ما يحملها على الاعتقاد بأن ثمة نشاطاً أو تجربة مزمعاً منها أو من مواطنيها قد يتسبب في عرقلة نشاطات الدول الأخرى في ميدان استكشاف القضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية أن تجري الدولية المناسبة قبل الشروع في ذلك النشاط أو التجريب. ويجوز لكل دولة يكون لديها من الأسباب ما يحملها على الاعتقاد بأن ثمة نشاطاً أو تجربة في القضاء الخارجي مزمعاً من دولة أخرى قد يتسبب في عرقلة النشاطات المباشرة في ميدان استكشاف القضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية أن تطلب إجراء المشاورات اللازمة بشأن هذا النشاط أو التجريب.
- ٧ تحتفظ الدولة المقيد في سجلها أي جسم مطلق في القضاء الخارجي بالولاية والمراقبة على ذلك الجسم وعلى أي أشخاص يحملهم أثناء وجوده ووجودهم في القضاء الخارجي. ولا تتأثر ملكية الأجسام المطلقة في القضاء الخارجي وملكيتها أجزاءها بمورها عبر القضاء الخارجي أو بعودتها إلى الأرض. وترتدى إلى دولة السجل أية أجسام أو أجزاء منها يعثر عليها خارج حدودها، على أن تقوم قبل الرد بتقديم البيانات الشبوتية اللازمة عند طلبها.

-٨- ترتب على كل دولة تطلق أو تتيح اطلاق أي جسم في الفضاء الخارجي وعلى كل دولة يطلق أي جسم من اقليمها أو من منشآتها مسؤولية دولية عن الأضرار التي تلحق بأية دولة أجنبية أو بأي شخص من أشخاصها الطبيعيين أو القانونيين بسبب ذلك الجسم أو أجزاءه فوق الأرض أو في الفضاء الجوي أو في الفضاء الخارجي.

-٩- تراعي الدول اعتبار الملاحين الفضائيين بمناولة مبعوثي الإنسانية في الفضاء الخارجي وتزويدهم بكل مساعدة ممكنة عند حصول أي حادث أو محننة أو هبوط اضطراري في اقليم دولة أجنبية أو في أعلى البحار. ويبادر، في حالة هبوط الملاحين الفضائيين اضطراراً، إلى اعادتهم سالمين إلى الدولة المسجلة فيها مركيتهم الفضائية.